

Distr.: Limited  
6 February 2001  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر  
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً  
الدورة الثانية  
نيويورك، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الثانية  
نيويورك، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠٠١  
المقرر: السيد ر. ت. دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ملحوظة للمندوبين

يرجى من الوفود الراغبة في إجراء تصويبات لموجز بياناتها أن تفعل ذلك في موعد  
غايته الأربعاء ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وينبغي إرسال التصويبات بالهاتف أو الفاكس أو  
البريد الإلكتروني إلى: UNCTAD, Editorial Unit, Palais des Nations, Geneva، رقم  
الهاتف: 907-5656/1066 (41 22)+، رقم الفاكس: 907-0056 (41 22)+، والبريد  
الإلكتروني: [chris.macfarquhar@unctad.org](mailto:chris.macfarquhar@unctad.org).

## مقدمة

١ - عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا دورتها الثانية في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١.

### بيانات استهلاكية

٢ - قال الرئيس إنه حسبما تقرر في الدورة الأولى للجنة التحضيرية ووفقا لما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٥، فإن المهمة الرئيسية للجنة تتمثل في إجراء القراءة الأولى لمشروع برنامج عمل (A/CONF.191/IPC/L.4). وقُدِّم مشروع موجز مشروع لبرنامج العمل إلى مجلس التجارة والتنمية، وأعد مشروع برنامج العمل استنادا إلى الموجز.

٣ - وأردف قائلاً إنه قد أُخِذت في الاعتبار على نحو وافٍ نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة، والتطورات على مستوى السياسة العامة في المحافل المتعددة الأطراف، والمدخلات من الأنشطة التحضيرية على الصعيد القطري. وقدمت وكالات منظومة الأمم المتحدة مساهمة فنية.

٤ - واسترسل قائلاً إن التحدي الرئيسي يتمثل في تحديد التدابير الوطنية والدولية التي ستعتبر أساسية لبلوغ هدف خفض السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وشكلت أقل البلدان نموا محك الاختبار الأمثل لهذا الهدف. والمسألة هي كيفية الانتقال من الخطابة إلى العمل. ولا يكفي تحديد الإجراءات؛ إذ يتعين على جميع أصحاب المصالح الالتزام باتخاذ هذه الإجراءات طوال العقد.

٥ - وأضاف قائلاً إن مشروع برنامج العمل اقترح سياسات وطنية وتدابير للدعم الخارجي تتمحور حول سبعة التزامات. وستستمر أقل البلدان نموا في تحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والإجراءات المحلية اللازمة والتنفيذ الفعال لها. وفي نفس الوقت، سيساعد شركاء التنمية في تهيئة بيئة خارجية مواتية. وسيعني تأييد الشراكة إرساء مبادئ الكرامة الإنسانية والتضامن البشري، وتقاسم المسؤولية، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، والاهتمام المشترك بالسلام والأمن العالميين، ورفاهية أجيال البشرية المتعاقبة.

٦ - واستطرد قائلاً إن مشروع برنامج العمل اشتمل على نهج متكامل وطويل الأمد لتنمية أقل البلدان نموا. وسيكون الاختبار الأمثل لفعاليتته هو النجاح في تحسين ظروف معيشة الفقراء، بمن فيهم النساء. وسيؤدي إعطاء دور أكبر لقوى السوق والمبادرة الخاصة

إلى تسهيل العملية المستمرة للنمو الاجتماعي - الاقتصادي والقضاء على الفقر بصورة كبيرة. وسيكون فقط في إمكان النتائج الملموسة أن تؤدي إلى استمرار الثقة الجماهيرية في الشراكة الإنمائية. ولتسهيل إجراء تقييم موضوعي للنتائج المحققة، اشتمل المشروع على عدد من الأهداف الكمية ومؤشرات أخرى. وتعلق جزء هام من مشروع برنامج العمل بآليات على جميع المستويات للمتابعة والاستعراض والرصد.

٧ - ومضى قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبين أنه مصمم على العمل مع أقل البلدان نمواً لوضع حد لحالة الفقر والحرمان والجوع التي تعاني منها. وستحتاج أقل البلدان نمواً وشركاؤها إلى إظهار الشجاعة وحسن النية والتضامن لتجاوز الوضع الراهن وإضافة قيمة حقيقية إلى التعهد الجماعي باسم أقل البلدان نمواً.

٨ - وقال وزير الدولة للتعاون الإنمائي في بلجيكا إن بلده يشعر بسرور بالغ للترحيب بالمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عاصمته. وسيجري الحكم على المؤتمر في نهاية المطاف بمدى مساهمته في تقدم أقل البلدان نمواً نحو بلوغ أهداف التنمية الدولية، مثل خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف، وعكس اتجاه تدهور البيئة، وضمان التعليم للجميع، وكذلك المساواة بين الجنسين في التعليم، وخفض معدل وفيات الرضع والأمهات، وكفالة الصحة للجميع وخفض حالات سوء التغذية. وسيتوقف تحقيق هذه الأهداف على الإرادة السياسية للبلدان الفقيرة وشركائها الإنمائيين على السواء. غير أن هناك مجموعة صغيرة فقط من البلدان الغنية حققت هدف تقديم ٧,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية. ولم تصبح بلجيكا بعد عضواً في تلك المجموعة، ولكنها ستزيد من ميزانية تعاونها الإنمائي بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات الثلاث التالية، مع استمرار سياساتها لصالح إلغاء ديون أفقر البلدان، وإطلاق معونتها دون قيد وتأيد مبادرة لصالح فتح أسواق البلدان الصناعية من طرف واحد، على أن يوضع في الاعتبار أن هذه التدابير ستكون مصحوبة بالضرورة بتدابير لمكافحة الفقر.

٩ - وأشار نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى حالة التحضير للأحداث السابقة للمؤتمر، فقال إن بعض الأحداث قد جرت بالفعل، وهي '١' اجتماع بشأن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في مجال الأنشطة التجارية والأنشطة المتصلة بالتجارة، والذي جرى تنظيمه بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية؛ '٢' الجزء الأول من اجتماع بشأن الاستثمار نُظِّم في أوصلو بدعم من حكومة النرويج. وسيعقد الجزء الثاني من هذا الاجتماع في بون في آذار/مارس بتمويل من جمهورية ألمانيا الاتحادية. ويجري حالياً

الإعداد لعدد آخر من الأحداث السابقة للمؤتمر، وستجري أغلبيتها قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠١. وتشمل هذه الأحداث: اجتماع بشأن الطاقة، بدعم من النمسا، واجتماع بشأن التجارة، بدعم من المملكة المتحدة، واجتماع بشأن السلع الأساسية، بدعم من صندوق السلع الأساسية، واجتماع بشأن الصحة، بدعم من كندا، واجتماع بشأن التعليم، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، واجتماع بشأن المنظور الجنساني، بدعم من جنوب أفريقيا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، واليابان، واجتماع بشأن السياحة، بدعم من أسبانيا. وأعرب عن أمله في أن تساهم توصيات هذه الاجتماع بدرحة أكبر في النظر في مشروع برنامج العمل وأن تساعد على تسهيل اعتماد ما يمكن إنجازه في المؤتمر.

١٠ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي أن يساعد في الإطار العالمي الذي يقدمه برنامج العمل أقل البلدان نمواً على وضع برامج العمل الوطنية بما في صيغتها النهائية ومتابعتها بطريقة مبتكرة وجيدة التنسيق وبمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصالح. وسيمكّن أيضاً الشركاء الإنمائيون على تشجيع الجهود الفردية الفعالة والتعاون في إطار التعهد الجماعي بتعزيز التنمية البشرية، وتقديم التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً.

١١ - وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي كان يتحدث بصفته منظمًا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إن المجموعة قد ساعدت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على الصعيد القطري من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية: العمل بصورة وثيقة مع أمانة المؤتمر فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر؛ وتعبئة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لمساعدة أقل البلدان نمواً في إعداد برامج عملها الوطنية؛ ومساعدة أقل البلدان نمواً على بناء آليات متابعة ورصد فعالة من أجل تنفيذ برامج عملها الوطنية. وأكد أن الجهود التعاونية المتنامية والمتزايدة النجاح على الصعيد القطري فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وشركائها الوطنيين والدوليين قد مهد الطريق لمنظومة الأمم المتحدة لكي تقدم مساهمة متضافرة حقيقية لتنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد القطري في إطار برامج العمل الوطنية.

١٢ - وأعاد ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي كان يتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تأكيد تضامن المجموعة مع أقل البلدان نمواً. وأثنى على مشروع برنامج العمل العملي المنحى، والذي استجاب لمجمل الآراء المعرب عنها منذ بدء العملية. وكان النص متوازناً فيما يتعلق بمسؤوليات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين، وكذلك بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، ويقدم إطاراً عملياً وفعالاً للمتابعة والتنفيذ. وأعرب عن سروره لأن مؤتمر قمة الألفية قد أيد في إعلانه الختامي الأهداف الواردة في مشروع برنامج

العمل، لا سيما فيما يتعلق بتدابير الدعم الخارجي في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار والديون. وأتاحت المفاوضات التي بدأت مؤخرا فرصة أخرى لمحاولة العمل بطريقة مختلفة، والعمل بصورة واقعية لدعم أضعف أعضاء المجتمع الدولي، وكفالة أن في إمكانهم الاندماج بطريقة هادفة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

١٣ - وتحدث ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك باسم بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة للاتحاد الأوروبي (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا) والبلدان المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة)، وكذلك أيسلندا العضو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقال إن أقل البلدان نموا شركاء في غاية الأهمية للاتحاد الأوروبي، كما تدلل على ذلك حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يستضيف المؤتمر. وأرسى إعلان الألفية المسؤولية الجماعية من أجل دعم الكرامة والمساواة والعدالة على الصعيد العالمي ومن أجل إدارة العولمة لصالح الفقراء للسماح ببلوغ أهداف التنمية الدولية بصورة أسرع، وأبرز الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وواجهت أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي تحديا معقدا، ينطوي على أبعاد اجتماعية واقتصادية على السواء. وأحرز بعض أقل البلدان نموا تقدما في السنوات الأخيرة، ولكن الوضع الإجمالي يتسم بالفقر والتهميش المتزايدين. وبالنسبة لعدد كبير من أقل البلدان نموا، يتعين وضع الاستقرار الاجتماعي وبناء السلام في الاعتبار بصورة كاملة عند تناول احتياجاتها بالبحث. وأحدث أيضا فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) خسائر مدمرة في عدد كبير من أقل البلدان نموا. ويقترن بهذا عدم توازن جنساني خطير - فكل امرأة من ثلاثة أمية. وانخفض أيضا مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدم لأقل البلدان نموا وهو يبلغ حاليا متوسطا نسبته نحو ٠,٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمانحين بالنسبة لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وينبغي اعتبار المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا ليس فقط حدثا بل أيضا جزءا من عملية للتنمية عن طريق الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وإدارة البيئة، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة والواسعة النطاق، وما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لدعم أقل البلدان نموا، من ناحية أخرى، فيما يتعلق في جملة أمور بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والسياسات التجارية، وتخفيف عبء الديون للمساعدة في القضاء على الفقر. ومن الأساسي بالنسبة لبرنامج العمل أن يطبق منهجا واسع النطاق وشاملا ويحدد أوجه التعاون والاستراتيجيات والسياسات المترابطة والمتساوقة على أن يأخذ في الاعتبار برامج العمل الوطنية والبرامج الدولية الأخرى. ويحتاج برنامج العمل إلى التواصل مع العمليات ذات الصلة مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الأمم المتحدة للتقييمات القطرية، وإطار التنمية الشاملة، وورقات استراتيجية

الحد من الفقر، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، وأعمال منظمة التجارة العالمية والعملية الجارية لتمويل التنمية. وستكون هناك ضرورة لوجود آليات ومعايير متابعة فعالة وطنية وإقليمية ودولية.

١٤ - وأشار منسق أقل البلدان نموا (بنغلاديش) إلى أن أقل البلدان نموا قد حددت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وقال إنه قد سرّه أن هذه الأولويات قد انعكست في برنامج العمل. واتسم بنين المشروع بالابتكار وقدم أساسا جيدا للمفاوضات. وهو يستحق النظر فيه بطريقة جدية وشاملة. وستقدر أقل البلدان نموا التأكيد القوي على المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتدفعات الاستثمار المباشر الأجنبي والوصول إلى الأسواق، بينما جرى التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي، الذي بزغ في العقد الأخير كمسألة ذات أهمية كبرى. ومن المستصوب وضع المزيد من التوكيد على بناء القدرات، وكذلك على آليات المتابعة الفعالة لبرنامج العمل، لمعالجة أوجه القصور التي أعاقت تنفيذ برنامجي العمل السابقين.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تحاول إحراز تقدم سريع نظرا لقصر الوقت المتاح قبل انعقاد المؤتمر، مع عدم إهمال أي مسائل هامة مع ذلك. وهناك حاجة أيضا إلى استعراض مشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في الدورة الختامية للجنة التحضيرية وفي مؤتمر بروكسل.

١٦ - وشدد ممثل مالي، الذي كان يتحدث باسم المجموعة الأفريقية، على أن أفريقيا، ببلدها الـ ٣٣ المنتمية لأقل البلدان نموا، معنية بشدة ومهتمة بوضع واعتماد برنامج عمل جديد لأقل البلدان نموا. وقد أعيد تأكيد هذا الاهتمام مرات عديدة، ولا سيما في الدورة السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في لومي وفي الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء مالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في أديس أبابا. وأشار إلى أن أفريقيا تريد أن يكون لبرنامج العمل الجديد أهداف وأولويات واضحة. وينبغي أن تكون الأهداف قابلة للقياس الكمي وموجهة لتحقيق نتائج، وينبغي أن توضع أيضا مؤشرات للأداء. وأصرت المجموعة على أن تنعكس الأفكار الواردة في "الاتفاق العالمي مع أفريقيا"، الذي قبله بالفعل عدد كبير من الشركاء الإنمائيين الأفارقة، في برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا. وختاما، أكد أنه ينبغي أن تكون العملية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك وضع برنامج العمل، عملية تعاونية تضم جميع المشاركين.

١٧ - وقال ممثل اليابان إن بلده سيقدم دعمه الكامل للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك وضع برنامج العمل. ومن المؤمل أن يتسم برنامج العمل، الذي يعتبر أحد أهم المبادئ التوجيهية لأعمال المجتمع الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، بالواقعية والفعالية حتى يشكل أساساً مفيداً للتعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وتعتبر المساعدة الإنمائية عنصراً رئيسياً في سياسة اليابان فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، وقدمت اليابان المساعدة إلى أقل البلدان نمواً الأفريقية من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، فإنه من المحتمل أن تملك أقل البلدان نمواً ذلك. وختاماً، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر، قال إن بلده ستزيد من دعمها المالي لحلقة العمل المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي ستستضيفها جنوب أفريقيا في آذار/مارس.

١٨ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه في عهد يتسم بالنمو الاقتصادي القوي بصفة عامة في جميع أنحاء العالم، فإن المفارقة المزعجة أن نرى بلدانا تسجل تراجعاً فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وللمجتمع الدولي هدف مشترك يتمثل في معالجة مسألة كيفية تحسين معيشة أكثر من ٦٠٠ مليون من مواطني العالم. وفي هذا الصدد، هناك مواضيع تحتاج إلى دراسة تشمل منع وحل الصراعات المسلحة في أقل البلدان نمواً ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمن مواطني أقل البلدان نمواً، وضمان حقوقهم السياسية، ومشكلة الحكم المسؤول والشفاف والقائم على المشاركة. وستستمر الولايات المتحدة في أن تكون مصدراً لرأس المال والمعرفة الفنية وأفضل الممارسات عن طريق التجارة، أو الاستثمار المباشر، أو التبرعات الخاصة الخيرية، أو المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن بلده يرحب بالفرصة التي أتاحتها المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً لاستعراض التحديات التي تواجه تلك البلدان عند قيامها بتحسين مستويات معيشتها وتحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية للأمم المتحدة. وقال إنه يعتقد أنه يتعين على برنامج العمل أن يُقر بهذه الشروط المسبقة للتنمية المستدامة مثل المجتمع السلمي والصحي والشفاف والقائم على المشاركة، والتي بدورها تتبدد الاستراتيجيات الإنمائية وكذلك المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يركز برنامج العمل على المجالات التي تحظى بتوافق آراء دولي، بما في ذلك الأهداف الدولية المتفق عليها، وينبغي أن يؤكد على هئية بيئة وطنية بنّاءة للاستثمار والتجارة والاستخدام الوطني الأكثر فعالية للمساعدة الإنمائية، بدلاً من مجرد الدعوة إلى زيادة المساعدة. ومن المؤمل أن يكون في مقدور برنامج العمل معاونة أقل البلدان نمواً على تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها.

١٩ - وقال ممثل تركيا إن أقل البلدان نمواً تمثل جوهر مشكلة التهميش في الاقتصاد العالمي. ويتسم النهج الجديد للتعاون الإنمائي الدولي بالأهمية، ويمكن لبرنامج العمل أن يقدم

التوجيه الجيد في هذا الصدد. ويمكن للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور هام لتحقيق أهداف المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وينبغي أن ينعكس ذلك في برنامج العمل.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن العالم يتغير بصورة أسرع أكثر من أي وقت مضى، ويتعين أن تستفيد شعوب العالم بطريقة عادلة. ومع تزايد انفتاح التجارة والتدفقات المالية، فإن البيئة العالمية ستصبح تنافسية بدرجة أكبر، ومن الأهمية بمكان تعزيز الأسواق المالية المحلية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٢١ - واسترسل قائلاً إن أحد أكبر التحديات يتمثل في القضاء على الفقر عن طريق التنمية المستمرة. ويتعين على المجتمع الدولي معالجة ذلك التحدي بطبيعته، ولكن التطورات بهذا الشأن غير مشجعة. فقد انخفضت التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل إلى أقل البلدان نمواً، ويتحمل ثلثا أقل البلدان نمواً تقريباً عبئاً غير مستدام من الديون الخارجية. وأدى تدهور أسعار السلع الأساسية إلى زيادة إضعاف قدرة أقل البلدان نمواً على خدمة الديون. ويمكن لذلك أن يكون المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً فرصة جيدة للمجتمع الدولي للتعهد بإنعاش نمو وتنمية أقل البلدان نمواً.

٢٢ - ومضى قائلاً إنه يمكن فقط تحقيق التسيير السليم للنظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق كفالة المشاركة الكاملة لجميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ورحب بالإعلانات المتعلقة بتحسين وصول الواردات القادمة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وقال إن بلده ستتخذ تدابير تفضيلية إضافية للوصول إلى الأسواق من أجل أقل البلدان نمواً. وستواصل تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في نطاق قدراتها.

٢٣ - وقال ممثل المكسيك إنه ينبغي للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يضع برنامج عمل جديد يزود الأغلبية الكبرى للبلدان بأدوات لتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وسعى لتحقيق التنمية المستدامة، واجهت أقل البلدان نمواً مشاكل داخلية وخارجية، ويمكن فقط التغلب عليها من خلال العمل الوطني والدولي المتضامن القائم على أساس العدالة والإنصاف. وتمثل التحدي الأساسي في إقامة شراكة عالمية قوية قائمة على التزامات دولية واسعة النطاق تهدف إلى تقديم الدعم الفعال لأقل البلدان نمواً في جهودها المحلية لتحقيق النمو السريع والمستدام. ويتعين استغلال مزايا التعاون الناتج عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في التسعينات، وكذلك عن مؤتمر قمة الألفية، بندائه لخفض حدة الفقر وتوفير مستويات أساسية من التعليم والخدمات الصحية. ووقر مشروع برنامج العمل أساساً ممتازاً لعمل اللجنة التحضيرية.